تصرف دستورى ولكن ...

من حق دولة رئيس الوزراء علينا أن نسجل له هذه الخطوة الدستورية التى خطاها، فهو قد حدد فى الأمر الصادر بحل مجلس النواب موعد الانتخابات وموعد انعقاد المجلس الجديد، فسجل لدولة رئيس الوزراء هذا الموقف ونعترف له بهذا الفضل والفضل يعرفه ذووه ونسجل لمجلس نوابنا المنحل ولسعادة رئيسه العظيم عبدالسلام فهمى جمعة باشا ولكل من عاونوه كل تقدير وإعجاب وليس المجال مجال سرد لأعمال ذلك المجلس العتيد فإنَّ هذا أمر يطول شرحه.

ويكفى هذا المجلس فخرًا واعتزازًا أنَّ التاريخ سيضع اسمه فى قائمة شرف خاصة لا تشاركه فيها مجالس سابقة ولا لاحقة، إذ هو المجلس الذى ألغى معاهدة سنة 1936 واتفاقيتى الحكم الثنائى فى السودان وجعل لقب جلالة ملك مصر «ملك مصر والسودان» ومنذ يوم 8 أكتوبر الماضى، وهذا اللقب الكريم قد أصبح ديباجة للقوانين والمراسيم والأوامر وأحكام المحاكم على اختلاف أنواعها.

ولقد كنا نرجو دولة رئيس الوزراء أن يسارع إلى رفع الحكم العرفى عن كاهل البلاد حتى تجرى الانتخابات فى جوٍ من الحرية واليسر. ودولة رئيس الوزراء يدرك بفطنته كما أدرك الشعب بالإلهام أنَّ حوادث يوم 26 يناير الماضى لم تكن وليدة شهوةٍ جامحةٍ من شعبٍ مجنونٍ. وإذا كانت هناك عوامل قد عاونت على اشتعال الفتنة فى ذلك اليوم فإنَّ المدبر لهذه الجرائم عرف كيف يوجهها نحو ذلك الشر المستطير. والذى لا مرية فيه هو تصرف سليم لا غبار عليه. ونحن أى الشعب فى مجموعه شعب يقظ يدرك ما ينفعه وما يضره.

ولكنَّ دولة رئيس الوزراء فاجأ البلاد بمد سريان مرسوم الحكم العرفى، فبعد

أن كان محددًا بشهرين ينتهيان غدًا (26 مارس سنة 1952) إذا بدولته يستصدر مرسومًا باستمرار الحكم العرفى غير محددٍ بمدة. ولعلَّ هذه هى الحكمة فى حل مجلس النواب قبل أن ينتهى شهر التأجيل بثمانية أيام. حكمة لم تخف علينا ولكننا تعمدنا ألا نشير إليها.

وإذا كنا قد اغتبطنا بسلوك الوزارة المسلك الدستورى الوحيد بعد أن قررت حل مجلس النواب فإننا نطالب دولة رئيس الوزراء ونرجوه أن يحكم دولة رئيس الوزراء ونرجوه أن يحكم ذمته وضميره مرة ومرة فيما إذا وجد اتجاه يرمى إلى المساس بمجلس الشيوخ لأنَّ أى مساس به يقع مخالفًا للدستور حتى، ولقد سبق لى أن شرحت ذلك بما لا مزيد عليه لقراء البلاغ فى الأسبوع الماضى. وإننى شخصيًا لا أتصور أن يقدم دولته على شىء من ذلك إرضاء لأحزاب الأقلية وشفاء لأحقادها. ودولته إذا ما التزم حدود الدستور فى شأن مجلس الشيوخ كما فعل اليوم فى شأن مجلس النواب فإنَّه سينتهى يقينًا إلى أنَّ المساس بمجلس الشيوخ حدث خطير مخالف للدستور مخالفة صارخة.

والآن انتقل إلى شأن ثالث أتوجه فيه بالرجاء مع التحذير لدولة رئيس الوزراء وهو قضية الوطن وأهداف البلاد القومية وموقف الإنجليز منا ولهجة صفحهم الدالة على الروح الاستعمارية والرغبة الملحة فى المماطلة والتسويف وخلق تعللات لاستمرار احتلال البلاد.

على أنَّ مصر لن تيأس ولعلَّ من نعم الله على هذا الجيل أن يكون جيل المجاهدين لخلاص الوطن فسيجل له التاريخ صفحة مجد لا تمحى.

وختامًا فإننا نهيب بدولة رئيس الوزراء مرة أخرى أن يتم خطوته التى خطاها اليوم برفع الحكم العرفى لتتحقق للانتخابات حريتها، وأن يتحزر من اتخاذ أى إجراء نحو المجلس التشريعى الأعلى وأن يحذر مماطلة الإنجليز فهم دهاة ماكرون.